



إدارة الامتحانات والاختبارات
قسم الامتحانات العامة

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ٢٠٢٢ / التكميلي

(وثيقة مسمية/محدود)

س د

مدة الامتحان: ٣٠ : ١

رقم المبحث: (211)

اليوم والتاريخ: السبت ١/٠٧/٢٠٢٣
رقم الجلوس:

المبحث: الثقافة المالية
الفرع: الأدبي / خطة ٢٠١٩ فما بعد
اسم الطالب:

اختر رمز الإجابة الصحيحة في كل فقرة مما يأتي، ثم ظلّل بشكل غامق الدائرة التي تشير إلى رمز الإجابة في نموذج الإجابة (ورقة القارئ الضوئي) فهو النموذج المعتمد (فقط) لاحتساب علامتك، علماً أن عدد الفقرات (٥٠)، وعدد الصفحات (٦).

١- كل مما يأتي من عناصر المالية العامة، ما عدا:

(أ) الموازنة العامة (ب) الهيئات العامة (ج) النفقات العامة (د) الإيرادات العامة

٢- كل مما يأتي من الأمثلة على الحاجات العامة، ما عدا:

(أ) الخدمات الصحية (ب) الأمن الداخلي (ج) المسكن (د) العدالة

٣- من أهداف النفقات العامة "ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين"، وهذا يعني:

(أ) شمول المنفعة العامة للأفراد كافة (ب) تحقيق مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة

(ج) تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود (د) تشجيع الأفراد لبناء مرافق عامة

٤- تنقسم النفقات العامة بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق إلى نوعين، هما النفقات:

(أ) الحقيقية والفعلية (ب) الفعلية والرأسمالية (ج) الحقيقية والتحويلية (د) الحقيقية والرأسمالية

٥- يُعدّ الإنفاق على إيصال مياه الشرب إلى المدن والبلديات من الأمثلة على النفقات العامة:

(أ) الإدارية (ب) الاجتماعية (ج) المركزية (د) المحلية

٦- العبارة الصحيحة في ما يخص مفهوم النفقات غير العادية، هي:

(أ) مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة دورية منتظمة كل سنة.

(ب) مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة استثنائية.

(ج) نفقات عينية تُخصّص للنشاط الطبيعي للدولة.

(د) مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على نحو متكرر للتعليم والصحة.

٧- من أشكال إيرادات أرباح الدولة الخاص:

(أ) الإيراد الناتج من الأملاك العقارية للدولة (ب) الرسوم الرمزية التي تُتفّع عند زيارة المتاحف

(ج) الضرائب على رأس المال (د) الغرامات التي تُفرض على الذين يرتكبون مخالفات قانونية

٨- الضرائب التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية، والمُكلّف بها هو الوحيد الذي يتحمّلها بصورة كاملة، هي الضرائب:

(أ) المباشرة (ب) غير المباشرة (ج) على الاستهلاك (د) الجمركية

يتبع الصفحة الثانية ...



الصفحة الثانية

- ٩- كل ممّا يأتي من الطرائق التي تلجأ الدولة إليها لمد العجز في موازنتها، ما عدا:
(أ) القروض العامة (ب) الإصدار النقدي (ج) المنح الخارجية (د) بيع أملاك الدولة العام
- ١٠- المفهوم الذي تشير إليه عبارة "خطة مالية تقديرية مُفصّلة تُبيّن برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مُقبلة"، هو:
(أ) الموازنة العامة (ب) المالية العامة (ج) المركز المالي (د) الميزانية العمومية
- ١١- السنة التأشيرية هي السنة التي تُستخدم مؤشرًا للموازنة العامة للسنة المُقبلة، وفيها يقارن بين بنود الموازنة العامة:
(أ) لسنتين سابقتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
(ب) لسنتين مُقبلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
(ج) لسنة مُقبلة لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
(د) لسنة سابقة لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
- ١٢- كل ممّا يأتي من أهداف دائرة الموازنة العامة، ما عدا:
(أ) الحفاظ على انخفاض سعر صرف الدينار الأردني والنتائج المحلي للدولة.
(ب) تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
(ج) تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات تطبيقًا لنهج اللامركزية.
(د) تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد للمواطنين كافة.
- ١٣- الجهة التي تقوم بإحالة مشروع قانون الموازنة العامة النهائي إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل في مرحلة الاعتماد والإقرار لإعداد الموازنة العامة للدولة، هي:
(أ) وزارة المالية (ب) مجلس الوزراء (ج) دائرة الموازنة العامة (د) مجلس النواب
- ١٤- إذا كانت الدولة لديها القدرة على تأمين جميع النفقات التي تلزمها، هذا يعني أنّ الناتج المحلي الإجمالي في الدولة يكون:
(أ) متوازنًا (ب) منخفضًا (ج) مرتفعًا (د) ضعيفًا
- ١٥- إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مخصصات في قانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية، فإنّ الدولة تُصدر في أثناء السنة المالية قانونًا يُسمى:
(أ) ملحق الموازنة العامة (ب) إجمالي الناتج المحلي (ج) مؤشرات النمو الاقتصادي (د) إطفاءات الدين العام
- ١٦- من الجهات الموجهة إليهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:
(أ) نوي الدخول المرتفعة لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية.
(ب) غير المخدمين ماليًا من الأفراد والمؤسسات لتمكينهم ماليًا.
(ج) البنوك والمؤسسات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية فاعلة.
(د) الشركات الكبيرة لتوجيه مواردها المالية إلى الفرص الاستثمارية.
- ١٧- الجهة التي أنشأت دائرة حماية المستهلك، هي:
(أ) وزارة المالية (ب) ديوان المحاسبة (ج) المؤسسات المالية (د) البنك المركزي الأردني

يتبع الصفحة الثالثة

الصفحة الثالثة

١٨- كل مما يأتي من المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي، ما عدا:

- (أ) التعامل مع المستهلكين الماليين بعدالة وشفافية
(ب) التصميم والتقديم الملائم للخدمات
(ج) الحفاظ على سرية مُزوّد الخدمة وخصوصيته
(د) التسعير المسؤول

١٩- المفهوم الذي تشير إليه عبارة " قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها "، هو:

- (أ) حماية المستهلك (ب) الإفراط بالمدىونية (ج) المخاطر المصرفية (د) الملاءة المالية

٢٠- من حقوق المستهلك المالي التي يكفلها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها " توفير بيئة مناسبة للمنافسة "، وهذا يعني:

- (أ) تزويد المستهلكين الماليين بجميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المقدمة على نحو واضح.
(ب) معاملة المستهلكين الماليين دائماً بعدل وأمانة في جميع مراحل العلاقة بينهما.
(ج) توفير المناخ المناسب للمستهلكين الماليين، الذي يُمكنهم من البحث عن أفضل الخدمات والمنتجات المالية.
(د) توفير طرائق مناسبة تتيح للمستهلك المالي تقديم شكواه، ليتم معالجتها بدون تأخير.

٢١- اكتشف ناصر وهو مستهلك مالي (عميل) لدى أحد البنوك الوطنية، أنه قد تم تحويل مبلغ مالي إلى حسابه الخاص من مصدر مجهول، من واجبات ناصر كمستهلك مالي في هذه الحالة:

- (أ) تعرّف كيفية تقديم شكوى للبنك
(ب) إبلاغ البنك عن هذه العملية غير المعروفة
(ج) تحديث معلوماته لدى البنك
(د) التبرّع بالمبلغ للجمعيات الخيرية

٢٢- من الطرائق التي يتبناها البنك المركزي الأردني لنشر الثقافة المالية المجتمعية:

- (أ) التعليم المالي في المدارس والجامعات.
(ب) إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.
(ج) تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.
(د) إدارة المُدخّرات والممتلكات الشخصية.

٢٣- كل مما يأتي من أهم أركان الاستقرار المالي، ما عدا:

- (أ) استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
(ب) توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية.
(ج) استقلال مؤسسات الجهاز المصرفي عن البنك المركزي الأردني.
(د) استقرار المستوى العام للأسعار والأجور.

٢٤- الجهة التي تُصدِر التقرير الائتماني، هي:

- (أ) المؤسسة المالية مانحة التمويل
(ب) البنك المركزي
(ج) شركة المعلومات الائتمانية
(د) دائرة حماية المستهلك

٢٥- العلامة الأمنية في أوراق النقد الأردني، التي توجد في أماكن متعددة على وجهي الورقة، ويمكن تحسسها باللمس هي:

- (أ) علامة التطابق (ب) الطباعة البارزة (ج) العلامة المائية (د) الخيط الأمني

يتبع الصفحة الرابعة

الصفحة الرابعة

٢٦- كل مما يأتي من فوائد الاستثمار، ما عدا:

- (أ) توفير الخدمات اللازمة للمواطنين والمستثمرين
(ب) تحسّن مستوى معيشة المواطنين
(ج) زيادة التصدير إلى الأسواق الخارجية
(د) انخفاض متوسط دخل الفرد

٢٧- إذا كانت البيئة المحيطة بالمشروعات الإنتاجية ملائمة للاستثمار، فإنّ المناخ الاستثماري يكون:

- (أ) طارداً (ب) جاذباً (ج) منفراً (د) مغلقاً

٢٨- تُسمّى الكلفة التي يتحملها المستثمر إذا لجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية:

- (أ) الخصم (ب) العمولة (ج) الفائدة (د) نسبة الريح

٢٩- يُعدّ الدخل والقدرة الشرائية من عناصر الدراسة:

- (أ) السوقية (ب) المالية (ج) الفنية (د) البيئية

٣٠- مبدأ القرار الاستثماري الذي تشير إليه عبارة " يختار المستثمر مجال الاستثمار الذي يرغب فيه بناءً على رغبته

وميله ورأس ماله وحالته الاجتماعية "، هو مبدأ:

- (أ) الاختيار (ب) التنوع (ج) الملاءمة (د) المقارنة

٣١- أراد مستثمر الاستثمار في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية من الرياح في منطقة الأغوار، وتبيّن له أنّ إنشاء

المشروع في هذه المنطقة غير ممكن، فقرر نقل المشروع إلى منطقة أخرى ذات مناخ بارد، العامل المؤثر في

اتخاذ المستثمر قراره الاستثماري، هو:

- (أ) مصادر التمويل (ب) العوامل البيئية (ج) المخاطرة (د) الفرص البديلة

٣٢- تُعدّ زيادة الضرائب والرسوم مثلاً على مُحدّدات الاستثمار:

- (أ) الإدارية (ب) السياسية (ج) المالية (د) الفنية

٣٣- تُصنّف مجالات الاستثمار بحسب المعيار الجغرافي، إلى الاستثمار:

- (أ) المحلي والخارجي (ب) المحلي والحقيقي (ج) المحلي والمالي (د) الأجنبي والمالي

٣٤- جميع العبارات الآتية في ما يخص الأسهم الممتازة صحيحة، ما عدا:

- (أ) تمنح مالكيها حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للشركة.
(ب) يحصل حَمَلَتُهَا على حقوقهم قبل حصول حملة الأسهم العادية في حال تصفية الشركة.
(ج) يتمتع حَمَلَتُهَا بحق الحصول على نسب ثابتة من الأرباح في نهاية كل سنة مالية.
(د) تصدرها الشركات عند حاجتها إلى مصادر تمويل أو سيولة نقدية.

٣٥- أداة الاستثمار التي يُعدّ سوق (بورصة) الأزهار في العاصمة الأردنية عمّان مثلاً عليها، هي:

- (أ) المعادن النفيسة (ب) المشروعات الاقتصادية (ج) العقار (د) السلع

٣٦- كل مما يأتي من الأمثلة على الأصول غير الملموسة، ما عدا:

- (أ) العلامات التجارية (ب) السندات القصيرة الأجل (ج) المواقع الإلكترونية (د) برامج الحاسوب والتطبيقات

يتبع الصفحة الخامسة

الصفحة الخامسة

- ٣٧- قطاع الاستثمار في الأردن الذي يُعدّ تصنيع الخلايا الشمسية مثالاً عليه، هو قطاع:
- (أ) الطاقة والطاقة المتجددة (ب) السياحة (ج) الصناعة (د) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- ٣٨- يُمكن الحدّ من أثر المخاطر الاستثمارية النظامية عن طريق:
- (أ) التنويع في مجالات العمل (ب) التنبؤ بها وأخذ الحيطة والحذر منها
(ج) الانتشار الجغرافي (د) ظهور اختراعات جديدة
- ٣٩- نوع المستثمر الذي لا يهتم بالمخاطر من الاستثمار، وكلّما توقع عائداً أعلى على الاستثمار تناقص اهتمامه بهذه المخاطر، هو المستثمر:
- (أ) المخاطر (ب) المحايد (ج) المتحفّظ (د) المتوازن
- ٤٠- يُعدّ إصدار جداول التطعيمات والتنظيمات الخاصة بإعفاءات الرسوم الجمركية، من أهداف:
- (أ) هيئة الاستثمار الأردنية (ب) النافذة الاستثمارية (ج) المناطق الحرة (د) المناطق التنموية
- ٤١- كل ممّا يأتي من خدمات النافذة الاستثمارية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، ما عدا:
- (أ) منح رخص الاستيراد والتصدير (ب) بناء الشراكات محلياً ودولياً
(ج) تقديم المعلومات والمشورة الفنية للمستثمرين (د) تسجيل الأنشطة الاقتصادية وفقاً لأحكام قانون الشركات
- ٤٢- منطقة حرة في الأردن تُعدّ مركزاً إقليمياً لتجارة السيارات الجديدة والمستخدمة وتوزيعها وإعادة تصديرها إلى العديد من الدول العربية والإفريقية والآسيوية، هي المنطقة الحرة في:
- (أ) مطار الملكة علياء (ب) سحاب (ج) الزرقاء (د) الكرامة
- ٤٣- من أهم أهداف الضمان الاجتماعي:
- (أ) توطيد علاقة العمل بين صاحب العمل والبنوك.
(ب) الإسهام في تحقيق الاستقرار الوظيفي لأصحاب العمل.
(ج) الإسهام في زيادة جيوب الفقر في المجتمع.
(د) تأمين الحاجات الأساسية للمؤمن عليه ولأفراد أسرته.
- ٤٤- كل ممّا يأتي من مرتكزات قانون الضمان الاجتماعي، ما عدا:
- (أ) طردية العلاقة (ب) الإلزامية (ج) اختيارية الأتخار (د) الشمولية
- ٤٥- المفهوم الذي تشير إليه عبارة "مبالغ نقدية تُقْتطَع من أجر العامل الخاضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي لقاء الاستفادة من خدمات تأمينات الضمان الاجتماعي"، هو:
- (أ) التأمين (ب) الرسوم (ج) العوائد (د) الاشتراكات
- ٤٦- كل ممّا يأتي من التزامات مؤسسة الضمان الاجتماعي تجاه إصابات العمل، ما عدا:
- (أ) العناية والرعاية الطبية (ب) تقديم الإسعافات الأولية للمصاب
(ج) الرواتب والتعويضات (د) البدلات اليومية



الصفحة السادسة

٤٧- أحد تأمينات قانون الضمان الاجتماعي الذي يشترط بلوغ المؤمن عليه السن القانونية، وألا تقل مدة الاشتراك للمؤمن عليه عن ١٨٠ اشتراكًا، منها ٨٤ اشتراكًا فعليًا لاستحقاقه راتب التقاعد، هو تأمين:

(أ) تقاعد الشيخوخة
(ب) اعتلال العجز الطبيعي الجزئي
(ج) اعتلال العجز الطبيعي الكلي
(د) الوفاة الطبيعية

٤٨- العبارة الصحيحة في ما يخص تقاعد الوفاة الطبيعية، هي:

(أ) من شروط استحقاق راتب تقاعد الوفاة الطبيعية إكمال ١٥ اشتراكًا فعليًا، منها ٥ اشتراكات فعلية متصلة.
(ب) لا يجوز بأي حال تخصيص راتب الوفاة للمستحقين إذا كانت الوفاة بسبب فصله من العمل.
(ج) تُعدّ الوفاة الناجمة عن الإصابة للمؤمن عليه وفاة طبيعية.
(د) يورّع راتب تقاعد الوفاة الطبيعية على الورثة المستحقين بدءًا من الشهر الذي توفي فيه المؤمن عليه.

٤٩- سامر عامل في شركة خاصة مشترك في تأمين بدل التعطل عن العمل، استقال من عمله بإرادته، فإذا كان عدد اشتراكاته في الضمان الاجتماعي ١٠٠ اشتراك، فإنّ المدة التي سيصنّف له فيها الضمان الاجتماعي بدل التعطل عن العمل، هي:

(أ) شهران
(ب) ثلاثة أشهر
(ج) أربعة أشهر
(د) ستة أشهر

٥٠- الفئة التي لا يحق لها الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي وفق أحكام القانون:

(أ) الأردني المقيم داخل المملكة أو خارجها؛ شرط إكمال سن السادسة عشر وعدم تجاوز السن القانونية.
(ب) الأردني المشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي بصفة إلزامية.
(ج) الأردني الذي أكمل سن الشيخوخة وأكمل الاشتراكات المطلوبة.
(د) المؤمن عليه الأردني الذي أوقف منه الاقتطاع لأي سبب من دون إكمال السن القانونية.

﴿ انتهت الأسئلة ﴾

